التوجهات الجديدة للمغرب في ظل العودة للاتحاد الإفريقي وتأثير ذلك على مسار القضية الصحراوية (دراسة حالة منطقة الساحل)

ط/د. عمراني رباب

المشرف على الأطروحة:أ.د مسعود شنان

مؤسسة التسجيل: جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مخبر: البحوث والدراسات السياسية تحت رقم c160100

الملخص:

شكلت العودة المغربية للاتحاد الإفريقي وهياكله، بداية جديدة لفصل من فصول النزاع المغربي مع جبهة البوليساريو وحلفائها(خصوصا الجزائر) المرتبط بمواقفها الثابت من القضية الصحراوية، لان نهج النزاع وطابعه قد تغير هذه المرة (على الأقل بالنسبة للطرف المغربي)، نتيجة للإدراك المغربي بعدم جدوى و نجاعة النهج السابق المبني على دبلوماسية التصادم، والذي سرعان ما تحول منذ انطلاق التحركات المغربية للعودة إلى الاتحاد الإفريقي إلى" دبلوماسية العقود" التي سعت من خلالها لكسب اكبر عدد من الحلفاء واستثمارهم لصالح قضيتها الوطنية وفق دبلوماسية شكلت امتداد للدبلوماسية الأولى وهي "الدبلوماسية الهادئة" ساعية بذلك لاختراق مواقف الأطراف الإقليمية الأخرى (كجنوب إفريقيا) المتمسكة بموقفها من القضية والرافض لأي مزايدات عليه (على الأقل في الوقت الراهن).

RESUMES:

Le retour du Marco à l'Union africaine et ses structures, a constitué un nouveau début du conflit marocain avec le Front Polisario et ses alliés (L'Algerie) associés aux positions fixes de la cause sahraouie, parce que l'approche du conflits et son caractère a changé cette fois-ci (au moins pour le maroc), en raison de la perception de l' inefficacité de l'ancienne approche basée sur la confrontation diplomatique, et qui c'est rapidement transformer par le lancement des mouvements du Maroc pour revenir à l'Union africaine à travers les « contrats diplomatiques pour gagner le plus grand nombre d'alliés et leurs investissements en faveur de l'affaire nationale selon une diplomatie qui constitue une extension a l'ancienne diplomatie Tout d'abord, une « diplomatie discrète », cherchant ainsi à pénétrer dans les positions régionales des autres partis (comme l'Afrique du Sud)qui tient sa position sur la question.

مقدمـة:

يتركز الدور المغربي أساسا في منطقة الساحل الإفريقي على قضية أساسية هي (قضية الطوارق)، والتي تعمل المملكة المغربية على توظيفها كورقة ضغط ضد الجزائر، نظرا للإدراك المغربي الجيد حساسية هذا الملف بالنسبة للأمن القومي الجزائري، من ذلك فهي تستخدمه لإجبار الجزائر للتخلي عن موقفها من الصحراء الغربية، كما تستعين وتسخر لتحقيق مصالحها السياسية بجملة من التحركات الاقتصادية والدبلوماسية والدينية رفيعة المستوى، خدمة لهذا الهدف إضافة إلى قضيته الوطنية خصوصا بعد عودتها للاتحاد الإفريقي، حيث انطلق المغرب في تحركاته الدبلوماسية من الإرث التاريخي للعلاقات التي تجمعه بالمنطقة وخصوصا الإرث المتعلق بالجانب الديني مع غرب إفريقيا بالتحديد (دولة مالي)، كما فعلت الأداة الاقتصادية والتجارية لإعادة تقوية أواصر العلاقة بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات في عدة مجالات، وكل هذا كان مقدمة لعبور المغرب للاتحاد الإفريقي للعمل على قضيته الأساسية (الصحراء الغربية).

يأتي هذا البحث للإجابة على إشكالية علمية واضحة :

إلى أي مدى ستساهم التوجهات الجديدة للمغرب في التأثير على الموقف الإفريقي اتجاه قضية الصحراء الغربية ؟

الإجابة ستكون من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الظروف والعوامل التي مهدت للعودة المغربية للاتحاد الإفريقي؟
- كيف سيتحرك المغرب داخل الاتحاد الإفريقي خدمة للقضية الصحراوية؟

قبل التعرض لإبراز الاستراتيجيات التي تبعها المغرب للعودة بقوة إلى أروقة الاتحاد الإفريقي بجدر بنا التوقف للتعرف إلى عمق العلاقة التاريخية للمغرب بدول الساحل الإفريقي وخصوصا دول غرب إفريقيا، كون ذلك من الأسس التي اعتمدها المغرب لإعادة تمتين أواصر العلاقة.

أولا– مقاربة تاريخية لعلاقة المغرب بدول الساحل:

منذ العصر الوسيط هناك ثلاث محاور أساسية تربط الإقليم ألمغاربي بمنطقة الساحل، هي : محور " اوداغوس/ فاس، محور "تومبوكتو/غاو/ميزاب"، ومحور بيلما بالنيجر طرابلس"، وترتكز هذه الطرق على واحات مرتبطة تمثل ملتقى للتجارة والتبادل[1].

فلطالما لعب المغرب دور الوساطة التجارية بين من كان يسمى بلاد السودان وأوربا، التي ساهمت في تنشيط العلاقات التجارية بين المغرب وعمقه الإفريقي، إذ اهتمت الأسر المتعاقبة على حكم المغرب بتنمية وتطوير هذه التجارة وعيا منها بأهميتها لضمان مدا خيل القارة لخزينة الدولة، بل الأكثر من ذلك إن بعض الدول التي تأسست بالمغرب، كالمرابطين والعلويين، اعتمدت في انطلاقتها على مراقبة تجارة السودان، التي عادت للانتعاش منذ نهاية القرن الثامن عشر وذلك لعوامل متعددة على رأسها الإجراءات التي اتخذها السلطان مولاي سليمان والتي سعى من خلالها للتقليل من حجم التبادل التجاري مع أوربا وتقوية التبادل مع بلاد السودان (مالي الحالية) عبر تجارة القوافل لذا حرص على ضمان الأمن عبر طرقها،وقد استمر هذا الانتعاش خلال جزء مهم من

القرن التاسع عشر[2] ،زمن حكم الدولة السعدية، حيث لبست بلاد السودان عباءة مغربية خالصة،عندما قام السلطان المنصور الذهبي بفتحها سنة 1585 على يد القائد المغربي "جودر"، وهكذا فالمغرب تقوى بإفريقيا ورسخ وجوده بها في فترة تاريخية حساسة للغاية تميزت بامتداد الغرب وانطلاقته ،ومن هنا تبنت أوربا المسيحية فكرة "إمبراطورية مراكش" طوال العصر الحديث، (إذ كانت مراكش أول أقطار المغرب العربي تأثرا بالخطر البرتغالي). ففي محاولتها لتحقيق مكاسب تجارية في غرب إفريقيا سعت البرتغال لإيقاع القطيعة بين المغاربة والأفارقة[3].

وهذا ما حدث بالفعل، إذ شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر بداية اضمحلال التجارة عبر الصحراء، وربما كان مرد ذلك، للحروب التي اجتاحت المنطقة في أول القرن التاسع عشر. ولكن السبب الأساسي يعود للضغوط الأوروبية على الجزء الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط حيث تنتهي الطرق التجارية الصحراوية، و التي احكم الاستعمار الفرنسي والبريطاني قبضته عليها في أول القرن الحالي ولم يكن هناك مجال مربح للتجارة عبر الصحراء، فمن الساحل دخل الاستعمار وعلى الساحل تمركزت إدارة تلك المستعمرات وبالسفن التجارية ذات التقنية المتطورة نافسوا سفن الصحراء في نقل الصادرات،وشيدت السكك الحديدية لتؤكد هذه الحقيقة. ولم تعد الإدارات الاستعمارية تحفل بآراء الزعماء الوطنيين الذين مازالوا يرون أن الواجهة الطبيعية لاتصالهم هي الشمال الإفريقي ومكة المكرمة وعلى حد تعبير الدكتور" جايكوب اجاي" لم يعد أي من العرب أو مواطني غرب إفريقيا يتحكمون في الطرق الجديدة آو وسائل الاتصال البحري .كما لم يعد في مقدور مسلمي غرب إفريقيا أن ينهلوا من مراكز العلم في المغرب[4].

بالإضافة إلى الحضور الاقتصادي، فالهوية الإفريقية للمملكة متأصلة بوضوح في أذهان جميع المغاربة، وهي ثمرة الروابط الحضارية الضاربة في جذور التاريخ توحد المغرب مع القارة التي ينتمي إليها، وهي مبنية بالتاريخ والجغرافيا والتلاحق البشري والقيم الثقافية المشتركة والروابط الروحية للأجداد. فمن المغرب انتشر الإسلام في غرب إفريقيا، والساحل عبر الزوايا والجماعات الدينية مثل الطريقة التيجانية والطريقة القادرية[5].

ثانيا– بداية الحضور المغربي في المنطقة: العودة من بعيد.

اعتبرت قضية مالي سنة 2013 بداية عودة المغرب إلى لعب دور فاعل على الساحة الدبلوماسية الإفريقية والقطيعة مع المرحلة السابقة، حيث نجح المغرب في تجاوز المرحلة السابقة، واستطاع تجاوز جارته التقليدية الجزائر، التي كانت وحتى وقت قريب صاحبة النفوذ الأكبر في القضايا الإقليمية وكانت البداية مع انضمام المغرب إلى التدخل الذي قادته فرنسا في مالي، وهو الأمر الذي تمخض عنه تعاظم الدور المغربي في الشأن المالي[6].

وهذا التعاظم هو ما جعلنا نتساءل عن نوع المساندة التي أبداها المغرب تجاه الأزمة المالية والتي أهلته للعودة من بعيد لرعاية التفاوض بشان قضاياه والتحول إلى مخاطب سياسي في المنطقة؟

للتدقيق، فقد ساند المغرب منذ الانقلاب العسكري على الحكم الشرعي وأيضا منذ استيلاء الجماعات المسلحة على شمال مالي، التدخل العسكري الإفريقي لإنهاء هذه الظاهرة، لكنها لم يبدي استعدادا للمشاركة بقوات

عسكرية ولم يوضح شكل المساندة المادية، التي يمكن أن يقدمها لهذا التدخل (لم يصرح بنوع المساندة). وعلى العكس من ذلك لم تتوانى فرنسا رسميا في وصف الدور الذي لعبه المغرب تجاه الأزمة.

إذ قال السفير الفرنسي في المملكة المغربية "تشارلز فرايز" أن فرنسا تعتبر الدور الذي قام به المغرب منذ "بداية ألازمه" في مالي "ايجابيا للغاية" وان البلدين يتشاطران "نفس تقييم المخاطر للتهديد الإرهابي." [7]

كما عبر موقع "دويتش وورلد" في دراسة له والمعنونة بـ " **مالي: إلى أي مدى يمكن أن يذهب دعم المغرب؟**" فبالسماح لقاذفات القنابل الفرنسية بالتحليق فوق أراضيها، اظهر المغرب بوضوح دعمه للعملية العسكرية في شمال مالي، حتى وان لم يرسل أي جندي مغربي إلى الميدان حتى، أو يمكن أن يكون هذا الدعم من المملكة موجه لمسألة الصحراء الغربية ؟ بالنسبة " لمعاتي مونجيب" (عالم سياسي ونائب رئيس لجنه كود يسريا العلمية) إذا لم يذهب دعم المغرب إلى حد التدخل العسكري، فان دعم محمد السادس لتدخل الجيش الفرنسي له صله بالحالة في الصحراء الغربية بطريقه ما. بالنسبة له ، فان اهتمام المغرب بوضع حد للتهديد الإسلامي في المنطقة هو في الأساس دبلوماسيا: سواء بالنسبة للمغرب والجزائر، فاستقلال شمال مالي وإعلانها كدوله مستقلة لا يمكن أن يكونا مقبولين. أي أن التوجه نحو عوده السلام في شمال مالي، بصفه رمزيه ودبلوماسيه"، هو أيضا من مصلحة المغرب، ولكنه أيضا من مصالح الجزائر.[8]

إلا أن عدم مشاركة الرباط بجنود في الميدان،لا يعني انتفاء المشاركة العسكرية الغربية بأشكال أخرى (تشمل بالخصوص التدخل الأمني واللوجستيكي)، إذ أن المغرب معنيا امنيا وعسكريا بما يجري في مالي بحكم قرب البلد من الصحراء الغربية، واحتمال لجوء أفراد من الجماعات المتشددة إلى أراضيه، ونزوع متشددين مغاربة للتوجه إلى مالي للقتال. وهذا الاندفاع للجهاديين المغاربة للقتال في مالي، جعل الأجهزة الأمنية المغربية تولي اهتمام خاصا للوضع في هذا البلد الإفريقي، الذاهب نحو دولة فاشلة، بل والاستفادة من سيطرة شركة "اتصالات المغرب "(وهي شركة مغربية فرنسية مختلطة) للعب دور مخابراتي بالمنطقة لتامين جبهته الأمنية أو المساعدة اللوجستية للقوات المتدخلة، وهو ما أكدته صحيفة" شارل أيبدو" الفرنسية، التي قالت أن " اتصالات المغرب" تقدم خدمات مهمة إلى فرنسا، من خلال شبكاتها الواسعة في الساحل، حيث تخضع جميع الاتصالات التي يربطها الجهاد يون فيما بينهم إلى الرقابة[9].

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المبادرة المغربية لا يجب أن تقرا على أنها محاولة لمزاحمة الدور الفرنسي في المنطقة، بل بوصفها عاملا مكملا للحملة العسكرية الفرنسية في مالي[10]، الذي توجت بالاجتماع الذي عقد في المغرب في نوفمبر2013، والذي وافق فيه وزراء خارجية 19 دولة، من بينها فرنسا وليبيا ومالي، على اتفاق بإنشاء معسكر تدريب مشترك لتامين الحدود، والذي أقيم في العاصمة المغربية وهو الاتفاق المعروف باسم "إعلان الرباط"[11] إضافة لاستقبالها لقمة مجموعة دول الساحل والصحراء.

وبهذا يكون المغرب قد استطاع إيجاد تحالفات جديدة تعيد رسم الخريطة الإستراتيجية للمنطقة، إذ يمكن تفسير تزايد تأثير المغرب في السياسات الأمنية ومحاربة التطرف بإفريقيا جنوب الصحراء، و تحوله بذلك إلى مخاطب سياسي في المنطقة، ينافس الجزائر على أهم ملف امني تتوجس منه بالدخول على خط مفاوضات السلام في

دولة مالي بين الحكومة وحركة الطوارق "ازواد".إذ يمكن قراءة التحرك المغربي ضمن أجندة الصراع الخفي المعلن بين البلدين على انه محاولة لحصر وعزل دور الجزائر في المنطقة.

ولذلك جاء الرد الدبلوماسي الجزائري بعد التحرك المغربي في المنطقة من خلال زيارة وزير الخارجية "رمطان لعمامرة " في 28 أكتوبر 2013 لكل من مالي ، والنيجر وموريتانيا [12]. وتوقيع بعض الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، بالإضافة لتبنيها رؤية تقوم على سياسة وقائية، لإيجاد البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها، من خلال جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم، ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسة، غير آن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الازوادية والحد من نشاطهم المسلح، لان مالي والنيجر لم تقوما على نحو مواز بما قامت بها الجزائر[13].

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكننا التغافل عن حقيقة قد أسست في بلورة الأحداث لصالح المغرب مفادها: أن المغرب قد قام بتأسيس وتدعيم " المؤتمر الوطني لتحرير الازواد" بزعامة " ابوبكر الأنصاري"، الذي درس في المغرب وأسس حركته هناك في 2006، بعد الانفراج الذي حدث في قضية الطوارق نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة2006، وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة " كل انصر" بمدينة تومبوكتو التي يدعمها المغرب في ازواد، وذلك لان قبائل الطوارق في تومبوكتو ترتبط بهم روابط البيعة مع ملوك المغرب، ما جعلهم مقربين من الرباط كما أن أمير طوارق تومبوكتو" محمد علي الأنصاري" كان لاجئا في الرباط وفيها توفي عام 1994 ولذلك أعلن "ابوبكر الأنصاري" رئيس" المؤتمر الوطني لتحرير الازواد عن سبب تأسيس هذا التنظيم بالمغرب بقوله: **"حركتنا ولدت في المغرب لان ولاية تومبوكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا مثل ارتباط كيدال بالجزائر ثم إن مصلحة الحركة الطوارقية التحالف مع الرباط ضد الجزائر فالجزائر عدو الطوارق والمغرب و حليف لمالي والبوليساريو ثم إن اليهود المغاربة الذين يخدمون القصر الملكي ويقربونه من واشنطن لعبوا دورا في إقناع المغرب باحتضان قضية الطوارق"**[14]

امتثالا بشعار أن " التاريخ هو ماضي السياسة والسياسة تقدم لنا التاريخ" يمكن أن نفهم ونفسر من خلال ما تقدم، ضلوع المغرب وقدرته المستجدة على التأثير في سير الأحداث والمواقف في مفاوضات السلام في مالي، على الأقل على الطرف الازوادي وهذا ما ترجمته الزيارة التي قام بها احد ابرز ممثلي الحركة الازوادية للمغرب والاستقبال الملكي الذي حظي به، والذي اثأر حفيظة الجانب الجزائري.

حيث أثارت زيارة "بلال أغا شريف" أمين عام " حركة تحرير ازواد"، للمغرب من اجل لقاء ألملك محمد السادس بمراكش، موجة من ردود الفعل الإقليمية، وطلب الملك المغربي من وفد " الحركة الوطنية لتحرير ازواد" أن تبقى حركتهم منفتحة على الحوار السياسي، كما أكد وفد الحركة لملك المغرب : تمسكه بحل سياسي دائم للنزاع بين الحركات والحكومة المالية"[15] يمكننا أن نقرأ من هذه الزيارة وهذا الطلب من الملك المغربي، الوصاية التي بات يفرضها المغرب على القضية الازوادية محددا له النهج المتبع للقضية، وما يدرج ضمن الاختراق المغربي الكبير والمستجد لمنطقة الساحل جنوب الصحراء، بعد سعي الجزائر لإبعاد المغرب وإقصائه من لعب أي دور تأتي هذه الزيارة لتظهر محورية الدور المغربي في الشأن المالي وقدرته المستجدة على تحريك مفاصل قضاياه.

ثالثا– الترتيبات المغربية للانضمام للاتحاد الإفريقي:

لقد مهدت التحركات المغربية المكثفة والزيارات الملكوكية المتواصلة التي قام بها العاهل المغربي لدول غرب إفريقيا على وجه التحديد،لعودة المغرب إلى الاتحاد إلى الإفريقي من بابه الواسع بعد الغياب والانسحاب الذي طال لأكثر من 32 سنة، جاءت العودة المغربية بقوة إلى البيت الإفريقي بالرغم من بقاء سبب الانسحاب قائما. وهذا ما يدعنا نتساءل عن الظروف التي مهدت لهذه العودة و خلفياتها (الأسباب الحقيقية لها)، بالإضافة لتداعيات هذه العودة خصوصا على نزاع الصحراء الغربية.

– ظروف العودة (العوامل المساعدة):

يبدو التحول الجاري في السياسة الخارجية المغربية ، وخاصة الإقليمية والقارية، مرتبطا أساسا بالتحولات التي عرفتها المنطقة المغاربية عقب اندلا ع ثورات الربيع العربي، والتطورات اللاحقة للأحداث في المنطقة العربية عموما والمغاربة خصوصا، فقد سمح التراجع الكبير في المحور المساند لجبهة البوليساريو(الجزائر وليبيا القذافي) إقليميا وقاريا، للمغرب بلعب ادوار اكبر إقليميا وقاريا. ومحاولة إعادة صياغة المعادلات على الأرض لصالحه. ومن ابرز الظروف التي ساعدت المغرب للتفكير والتحرك للعودة للاتحاد الإفريقي مايلي :

– تغير موازين القوى في القارة الإفريقية برحيل أنظمة كانت تسود لثلاث عقود، وتراجع الإيديولوجيات القديمة: منها سقوط نظام القذافي في ليبيا والذي كان له أثارا مهمة على السياسة الخارجية المغربية وخاصة في ملفي الصحراء والحضور في القارة الإفريقية، فقد كان نظام القذافي من أهم داعمي جبهة البوليساريو الانفصالية ماليا وعسكريا ولوجستيا، وهو ما تسبب في سوء العلاقات الثنائية المغربية الليبية لعقود طويلة وفشل مسلسل الوحدة المغاربية في اتحاد المغرب العربي. ومع اندلا ع الثورة الليبية تورطت جبهة البوليساريو في الحرب الليبية بمساندتها لكتائب القذافي. حسب روايات عديدة لوكالات أنباء دولية ومسؤوليين ليبين، ومع انهيار نظام القذافي فقدت الجبهة أخر داعميها خارج الجزائر، والذي كانت تعتمد عليه ماليا كما تعتمد عليه في العلاقات الخارجية خصوصا في إفريقي[15].

ومنذ ذلك الوقت أقرت الحكومة المغربية، على خلفية الربيع العربي،دستورا جديدا في جويلية 2011 أعاد تحديد الأولويات المغربية في السياسة الخارجية، مع التركيز في شكل خاص على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.ويسلط الضوء بوضوح على منطقة الساحل التي تذكر مباشرة بعد المغرب والأمة (وقبل حوض المتوسط) في قائمة الأولويات المغربية.

– تراجع الدور الجزائري والانكفاء بسبب الصراع الداخلي: حيث دخلت البلاد في أزمة سياسية عميقة خلال السنوات القليلة الماضية بسبب مرض الرئيس بوتفليقة، وغياب توافق بين أجنحة النظام حول خليفة له، وتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية ما اضعف النظام الجزائري داخليا وخارجيا . وتبدو الأمور ضبابية في الجزائر بعد إقدام الرئيس بوتفليقة على تفكيك مراكز القوى في المؤسسة العسكرية بعد إقالة عدد مهم من كبار الضباط في المؤسسة العسكرية والمخابرات وعلى رأسهم الجنرال توفيق احد أهم أعمدة المؤسسة العسكرية في الجزائر .وتوج هذا المسار بإصدار إصلاحات دستورية جديدة منذ سنة ، تحاول تقوية مؤسسة الرئاسة على

حساب المؤسسة العسكرية المتغولة في النظام الجزائري وزاد من حدة هذه الأزمة الصامتة غياب توافق واضح بين قوى النظام والقوى الدولية المؤثرة(خاصة فرنسا) حول ملامح مرحلة ما بعد بوتفليقة .وساءت الأمور أكثر مع تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من منتصف سنة 2014 [16].

– تداعيات المرحلة الانتقالية التي تمر بها جبهة البوليساريو: بعد وفاة زعيمها محمد عبد العزيز، العام الماضي، وملامح الصراع القبلي حول الزعامة (بين قبيلة الرقيبات المهيمنة على القيادة وباقي العناصر القبلية الأخرى المهمشة)، إضافة إلى الحديث عن حدوث انشقاق داخلي مهم في الجبهة قبل سنوات مع بروز "حركة خط الشهيد "بقيادة المحجوب السالك والمتمركزة في موريتانيا، والتي تنازع الشرعية التمثيلية مع القيادة في تيندوف.[17]

وبالتالي،مهد سقوط نظام" القذافي" في ليبيا وهو الذي كان يتمتع بالنفوذ الكبير وسط الاتحاد الإفريقي" بالنظر إلى ما كان يقدمه من دعم مالي للدول الإفريقية الفقيرة، وكذلك تهاوي ثمن البترول في السوق الدولية ما اضعف حلف " الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا"، وأصبح الطريق ممهدا لدخول المغرب دواليب الاتحاد وتعزيز "حلف السنغال وساحل العاج و الغابون" خصوصا وان المغرب يتمتع بصفة الوضع المتقدم مع "الاتحاد الأوربي " وشريكا استراتيجيا مع " حلف الناتو "–يتميز المغرب بوضع حليف رئيسي خارج حلف الناتو منذ سنة 2004 وهي تسمية تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها الاستراتيجيين غير المنتمين لحلف الناتو– الأمر الذي يمكن أن يقدم الإضافة لهذه المنظمة الإفريقية (من وجه نظر مغربية) بالإضافة إلى قدرة المغرب لحسن استغلال هذه الظروف لصالحها ولصالح المقاربة المغربية للقضايا التي تشغله وعلى رأسها قضيته الوطنية الأساسية " قضية الصحراء الغربية ".

– الترتيبات التي سبقت الانضمام:

بعد ثلاثين عاما من الغياب، أدرك المغاربة أهمية الانضمام للمنظمة الإفريقية، بالرغم من أنها ليست ذات وزن على حياة الشعوب الإفريقية، إلا أن لها تأثير حقيقي على المستوى الدبلوماسي والسياسي، بالنسبة للمغرب فان إعادة الاندماج تمثل نجاح دبلوماسي، إذ عمل قادته منذ خمس سنوات من اجل العودة ووضعوا إستراتيجية دبلوماسية اقتصادية لاستعادة حيزها الاستراتيجي[18]، تنوعت هذه الاستراتيجيات بين تحركات على مستوى الدول وأخرى على مستوى المنظمات الإقليمية.

– تحركات على مستوى الدول : تضمنت مجموعة من الأبعاد الأساسية من أبرزها:

– تنشيط دبلوماسي :حيث تنوعت هذه التحركات المغربية بين تنشيط دبلوماسي على مستوى القمة، وأخر لزيادة التمثيل الدبلوماسي المغربي في قارة إفريقيا. كما وسبق الإشارة لذلك، وركزت هذه الجولات خلال عامي 2016 و2017 على الدول الداعمة لجبهة البوليساريو،فقد قام الملك محمد السادس بجولة شملت خمس دول افريقية، هي السنغال ، ومالي ، وكوت ديفوار ، وغينيا والغابون. ثم اتسعت جولاته باتجاه شرق إفريقيا،خاصة إثيوبيا[19] ، التي شكلت إحدى المفاتيح الأساسية التي اعتمد عليها المغرب في سبيل تعبيد الطريق لعودته، إثيوبيا هي الحلقة الأساسية في سلسلة من المبادرات والتحركات التي قام بها المغرب في العامين الأخيرين لتامين عودته إلى

" الاتحاد الإفريقي"، ففي نوفمبر وقعت مجموعة " المكتب الشريف للفوسفات" المغربي اكبر مصدر للفوسفات في العالم ، اتفاقية مع إثيوبيا لبناء مصنع لإنتاج الأسمدة بقيمة 3,7 مليار دولار) [20]. كل ذلك بهدف توظيف المصالح الاقتصادية لتقوية موقف المملكة المغربية من ملف الصحراء .بموازاة ذلك أجرى ملك المغرب اكبر حركة تغيير دبلوماسية في أكتوبر الماضي عبر تعيين سبعين سفيرا جديدا ، من بينهم 18 في دولة افريقية. هذا بالنسبة للقارة، أما بالنسبة لوسائل كسب الدعم المغربي من خارج القارة، فقد تأسس هذا الدعم وتركز على دول الخليج حيث، أن أللملك المغربي وضع موقف الأمين العام للأمم المتحدة من تطورات الوضع في الصحراء الغربية ضمن خانة هذه المخططات وهو الرأي الذي يبدو أن القادة الخليجيين يتقاسمونه مع المغرب، الذي ربط ملكه أمنه بأمنهم عندما قال سلمان بن عبد العزيز في خطابه له خلال القمة الخليجية المغربية الأولى التي انعقدت يوم الأربعاء 20 افريل 2016 أن :" المغرب يعتبر دائما امن واستقرار دول الخليج العربي من آمنه ". ويرى المغرب أن آمنه يتمثل في إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء الغربية التي يعتبرها قضيته المصيرية. وهو حل يعول المغرب على حلفائه الخليجيين كي يدفعوا به لدى القوى العالمية المؤثرة في قرارات مجلس الآمن الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[21]، وذلك من خلال تمويل المشاريع أو تشجيع رجال الأعمال الخليجيين على الاستثمار في أقاليم الصحراء.ويحاول المغرب، من خلال المخططات التنموية بالصحراء، أن يحاصر الطروحات الانفصالية التي يعتقد أنها تجد بيئتها الحاضنة في الفقر والتهميش واقتصاد الريع .

– تحركات اقتصادية : فقد وقع إجمالا لما سبق التفصيل فيه، 104 اتفاقية تعاون في المجالات التجارية والاستثمار،بمشاركة القطاع الخاص المغربي، خلال الفترة من مارس 2013 حتى فبراير 2017،انقسمت الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها المغرب مع تلك الدول إلى مستويين ، الأول اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ، ومن أهمها اتفاقية تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة المبرمة مع الجابون ، وموريتانيا والسودان، واتفاقية بشان تجنب الازدواج الضريبي وقعت مع السنغال[22].

– تحركات على مستوى المنظمات الإقليمية :الروابط التاريخية التي تجمع المغرب بالبلدان الإفريقية الأخرى قديمة، فمنذ استقلال المغرب التزم بدعم حركات التحرر في إفريقيا ، وقدم دعما مستمرا لحركة مناهضة نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا ، وقد جمع مؤتمر الدار البيضاء في جانفي 1961 القادة الأفارقة المناهضين للاستعمار ، وكان هذا المؤتمر تمهيدا لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في1963، التي انسحب منها المغرب عام 1984 احتجاجا آنذاك على " الجمهورية الصحراوية"[23]. إلى أن عاد إلى الاتحاد الإفريقي خلال الدور الثامنة والعشرين للمنظمة الإفريقية التي عقدت بأديس أبابا في 30 يناير 2017، إذ صوتت 39 دولة لصالح عودة المغرب للاتحاد، فيما رفضت 9 دول هذه العودة (من بينها الجزائر ودول جنوب إفريقيا)، في حين امتنعت 10 دول عن التصويت (من بينها تونس، مصر، موريتانيا)، وهذا مايؤكد تفوق المغرب عربيا على الجزائر لان الدول العربية وقفت على مسافة مابين الصراع المغربي الجزائري ، إلا أن هذا في تصريح ضمني على عدم رفض طلب الانضمام.

كما انضم المغرب إلى اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمجالس المماثلة في إفريقيا في مارس 2014، حيث حصل على عضوية كاملة في هذا الاتحاد، بالإضافة لمطالبته في فيفري الماضي بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية

لدول غرب إفريقيا (ايكواس) كعضو عامل. على أساس أن ذلك يعد مفتاحا للإقلاع الاقتصادي في المنطقة بعد العودة للاتحاد الإفريقي[24].

بالإضافة إلى هذا الانتصار الدبلوماسي للمغرب في معركة الانضمام للاتحاد الإفريقي. حقق المغرب انتصارا أخر اجتمع فيه ماهو سياسي واقتصادي، وذلك بعقد اتفاقية تعاون مع نيجيريا " مشروع أنبوب الغاز الطبيعي" يربط غرب القارة بشمالها عبر المغرب وصولا إلى أوربا .وبقدر مايحمل هذا المشروع من أفاق واعدة للتعاون بين أطراف القارة الإفريقية،فانه يثير قلق الجزائر المنافس الأول لنيجيريا في تصدير الغاز، كما يثير مخاوف روسيا من آن يكون أنبوب الغاز الإفريقي الجديد بديلا لأوربا التي تشهد علاقاتها مع روسيا أزمة كبيرة[25].

– أهداف العودة:

هناك عوامل سياسية اقتصادية دفعت المغرب للاهتمام بإفريقيا والتصالح مع الاتحاد الإفريقي:

– أولا : غياب سوق افريقية مندمجة و ومعوقات التقارب والاندماج مع الفضاء الأوربي نتيجة للاعتبارات التاريخية والثقافية ، وزاد هذه المعوقات عامل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بأوربا في السنوات الأخيرة[26].

– ثانيا : وهو (أساس وركيزة العودة)، تفكيك الجبهة المؤيدة لجبهة البوليساريو، وتحويل مسار قضية الصحراء لمصلحته، ذلك من خلال حشد دعم سياسي من دول القارة لموقف الرباط من القضية، وسعت المملكة لتحقيق هذا الهدف على مرحلتين :الأولى تغيير موقف بعض الدول الإفريقية عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمارات ، إذ تراجع عدد كبير من الدول الإفريقية عن الاعتراف بجمهورية البوليساريو، وكان منها زامبيا التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها ، إضافة إلى أن 28 دولة افريقية قامت بتقديم طلب للرئاسة الاتحاد الإفريقي بشان تعليق عضوية البوليساريو لحين تسوية وضعها كمرحلة أولى.

– أما المرحلة الثانية: فتتمثل في سعي المغرب لطرد جبهة البوليساريو، أو تجميد عضويتها من الاتحاد الإفريقي. إذ يعمل على محاصرة الجبهة، والوقوف ضد الانفصال خلال إعادة تشكيل التحالفات والتوازنات داخل الاتحاد الإفريقي بما يؤدي إلى تغيير ميثاق الاتحاد الإفريقي ،حيث أن تغيير الميثاق لا يتطلب سوى 36 دولة[27].

– تغيير ميزان القوى في القارة الإفريقية،فالمغرب يسعى من خلال انضمامه للاتحاد لتصدر محور جديد داخل الاتحاد مقابل محور الجزائر – ابوجا- بريتوريا الذي يعتبر المحور المهيمن على الاتحاد ، وحققت المملكة هذا الهدف جزئيا عبر تعزيز نفوذها في المحاور الرئيسية في القارة ، وأهمها منطقة غرب إفريقيا،عن طريق (غانا ونيجيريا)، أو في الشرق الإفريقي التي تضم كلا من (تنزانيا، وكينيا، ورواندا، وإثيوبيا) التي تعد دولا محورية في إفريقيا[28]. إلا أن المغرب مازال يراهن على التقارب مع جنوب إفريقيا ليست كدولة محورية فقط بل كطرف إقليمي حليف للجزائر ومؤيد لطرحها بشان القضية. صحيح أن هذه العودة عززت وضع المغرب كشريك مفضل في علاقاته مع الفاعلين الرئيسين للنظام العالمي، وهو ما يعكس النقلة النوعية في طريقة عمل السياسة الخارجية للمملكة المغربية، وفتحت عهدا جديدا في علاقات التعاون مع الشركاء الأفارقة، إلا أن هذه العودة بالرغم مما تتيحه من فرص، مع ذلك تبقى هناك عقبات يجب التغلب عليها أبرزها:

– أن هذه التوجهات تبقى مرتبطة بمستوى الاستقرار القائم أو القادم بهذه البلدان ،لاسيما أن إفريقيا قد باتت برمتها على صفيح حروب طائفية وعرقية واثنيه تنفجر دون سابق إنذار، ناهيك عن قدرة التنظيمات المسلحة على زرع الفوضى بهذه البلدان، ونجاح بعضها في الاستيلاء ، على مناطق كاملة بهذه الدولة الإفريقية آو تلك، وبالتالي فالاستثمار لا يتماشى دائما مع حالات أللاستقرار، فان سيناريوهات من هذا القبيل إن وقعت، من شانها آن تنفر رجال الأعمال المغاربة وغيرهم ، وتحول دون دور الوسيط " الوسيط المالي الجهوي "، الذي يراهن عليه المغرب في توجهاته الجديدة [29]. بالإضافة للتحركات الإقليمية المنافسة للمغرب في إفريقيا ، حيث أوفدت الجزائر بعثات حكومية إلى مختلف دول القارة بعضها برئاسة عبد المالك سلال، الوزير الأول، والبعض الأخر برئاسة وزراء ورجال أعمال، كما اتجهت أيضا إلى استغلال علاقاتها الواسعة مع مختلف دول القارة وحضورها الدبلوماسي في مختلف مؤسسات الاتحاد الإفريقي لبناء تحالفات إستراتيجية مع الدول المؤثرة لتفويت الفرصة على المغرب من العمل على إعادة ترتيباتها داخل الاتحاد الإفريقي،خاصة أن الجزائر لها وجود في مختلف مفاصل القرار الإفريقي.

– تحالف الجزائر وجنوب إفريقيا، حيث حرصت الدولتان بعد انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي على تقوية الروابط فيما بينهما. فقد فتحت جنوب إفريقيا فصلا جديدا من المواجهة الدبلوماسية ،حيث استقبل الرئيس الجنوب إفريقي " جاكوب زوما " زعيم جبهة البوليساريو، وأكد دعمه للجبهة في يناير 2017، وقال "من غير المعقول استمرار استعمار المغرب للصحراء الغربية ". وذلك في رسالة مناهضة للتحركات المغربية في افريقيا[30].

– وبالتالي، يبقى هذا التحالف الجزائري–الجنوب إفريقي تحديا للهدف المغربي من طرد أو تجميد عضوية جبهة البوليساريو، حيث يخلق حشدا موازيا للحشد المغربي بين دول القارة. أضف إلى ذلك أن الوضع الراهن في الكركرات قد يعيد ملف الصحراء مرة ثانية إلى مجلس الأمن وهذا بالتحديد ما حدث وما حققته الجبهة مؤخرا باستفزاز المغرب عبر نقل بعض المهمات الإدارية للبوليساريو (كوزارة الدفاع) إلى منطقة بئر الحلو والتي تعتبر كمنطقة عازلة في الصحراء بشكل فوري، وهذا ما قد يستهدف ويحصر الدور المغربي في المنطقة[31].

– رابعا: التداعيات المتوقعة لإعادة انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي على قضية الصحراء الغربية.

إعادة اندماج المغرب لا تخلو من الاهتمام من طرف الاتحاد الإفريقي، فالمملكة هي بلد يعول عليه في العلاقات الدولية بفضل قربها من العالم الغربي وأوربا، والمسالة الرئيسية للنقاش حول دخول المغرب إلى الاتحاد الإفريقي تدور حول موقفه من الصحراء الغربية، ففي الأشهر القادمة هناك احتمال إعادة تعريف مبدأ المغرب من هذه المسالة.[32] وهذا ما تدعمه وجهة النظر الأولى، حيث تتبلور حول هذه القضية وجهتي نظر:

أما **الأولى** فترى أن المغرب سيسعى للفصل بين إعادة الانضمام للاتحاد الإفريقي وبين موقفه من قضية الصحراء الغربية من حيث السعي إلى تركيز دبلوماسيته في تعزيز العمق الإفريقي للسياسة الخارجية المغربية بعد أن تم تجاهل هذا العمق كثيرا نتيجة الانسحاب من هياكل منظمة الاتحاد الإفريقي وتبني التوجهات " المتوسطية " للسياسة الخارجية المغربية ، ووفقا لوجهة النظر هذه فان المغرب سيستمر في إدارة القضية الصحراوية على مستوى منظمة الأمم المتحدة ويستغل إعادة انضمامه للاتحاد الإفريقي بما يعزز العمق الإفريقي في سياسته الخارجية في المجالات

المختلفة ، ويبرر وجهة النظر هذه أن المغرب أعاد الانفتاح على القارة الإفريقية بعيدا عن الاعتبارات الروحية المرتبطة بالعامل الديني كما كان يفعل في مراحل سابقة وذلك من خلال تبني مقاربة براغماتية تسعى لتعزيز الحضور الاقتصادي للمغرب في القارة الإفريقية بمعنى انه وفقا لوجهة النظر هذه فان إعادة انضمام المغرب لهياكل الاتحاد الإفريقي هو امتداد طبيعي لهذا "الانفتاح البراغماتي" للمغرب على القارة الإفريقية، على اعتبار أن المنظمات الإقليمية تلعب دورا كبيرا في تنسيق وتيسير التعاملات بين الدول.

أما **وجهة النظر الثانية**: فترى أن هناك رابط مباشر بين إعادة انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي وبين الدفاع عن موقفه من قضية الصحراء الغربية بمعنى أن المغرب سيستغل إعادة انضمامه لهذه المنظمة الإفريقية من اجل إعادة توجيه موقف الدول الإفريقية اتجاه تلك القضية وما يعزز من وجهة النظر هذه هي الاعتبارات التالية:

1-من الصعب تصور تراجع المغرب عن موقفه اتجاه قضية الصحراء الغربية فهذه القضية في الإدراك المغربي ليست مجرد قضية مصلحيه تتعلق باستغلال الأهمية الجيوبوليتيكية للجمهورية الصحراوية ولكنها قضية هوية تتعلق بادراك المغرب لهويته القومية باعتبارها مرتبطة بما يسمى في المغرب" اللحظة العلوية" أي أن تصور المغرب لحدوده مرتبط بالحدود التاريخية لتلك الدولة والتي يرى المغرب أنها تشمل حدود الجمهورية الصحراوية في الوقت الراهن.

2-إدراك المغرب أن إدارة النزاع حول القضية الصحراوية مسالة جد صعبة على مستوى منظمة الأمم المتحدة لان مواقف هذه المنظمة الدولية مرتبطة بشكل كبير بتأثيرات مواقف القوى الكبرى، وقد فشلت الدبلوماسية المغربية فشلا ذريعا في كسب مواقف القوى الكبرى اتجاه هذه القضية فهذه القوى لا تهتم بقضية الصحراء الغربية بشكل معزول عن نظرتها الشاملة لمنطقة المغرب العربي أي أنها تراعي موقف القوى الأخرى في هذه المنطقة[33].

3-الرغبة في تعويض خسارة الموقف الأوربي اتجاه هذه القضية بعد إعلان محكمة العدل الأوربية أن إقليم الصحراء الغربية لا يدخل تحت السيادة المغربية المباشرة وبالتالي لا يحق للمغرب استغلال مكوناته، وحتى إن كان الموقف الفرنسي يميل بشكل نسبي للرؤية المغربية ومع ذلك فان الموقف الفرنسي قد تم استيعابه ضمن الموقف العام للاتحاد الأوربي.

انطلاقا من استعراضنا لوجهتي النظر القائلة بتركيز المغرب على تعزيز وتقوية حضورها الاقتصادي أو التركيز على هدفه الأساسي من الانضمام، القاضي بعزل البوليساريو و توجيه الموقف الإفريقي لصالح الرؤية المغربية .هناك رؤية نقدية للأخيرة مفادها:

ما حذر منه خبراء ومحللين مغاربة مختصين في الشأن الإفريقي معتبرين أن: "محاصرة أو طرد" البوليساريو من الاتحاد الإفريقي خطا استراتيجي، يضاف إلى خطاء الانسحاب سنة1984 فحسبهم وجود البوليساريو أساسي في تدابير بناءات الثقة. إذ اعتبروا انه سيكون المغرب في مرتبة من بعيد ارتكاب الخطاء نفسه، في حالة اهتمامه بخوض معارك جانبية وغيرها، مع البوليساريو والجزائر من داخل أجهزة الاتحاد الإفريقي، فهو بذلك يزج بنفسه في ترتيبات الإستراتيجية المقابلة للجزائر وقطب ائتلافها من جنوب إفريقيا وغيرها، ذلك أن انتشار هذا التحالف في أجهزة الاتحاد الإفريقي وامتلاكه لمراكز حساسة لصنع القرار فيها، ومعرفته بتقنيات وأساليب الضغط والتأثير فيه. يجعل فكرة آو مبادرة الطرد بمثابة ضياع لوقت ثمين[34].

خاتمـة:

صفوة القول مما تقدم ، يمكننا أن نستخلص مايلي:

– انطلاقا مما تمت دراسته بشان بداية التحرك المغربي نحو المنطقة منذ الأزمة المالية 2012 حتى العودة المغربية للاتحاد في 2017، يمكننا أن نستشف أن المغرب بالفعل قد أصغى للأصوات المنادية بتجنب التصادم مع الشعب الصحراوي والدول الداعمة لقضيته، لإدراكه التام أن تلك الإستراتيجية قد أبدت فشلها في نهاية المطاف ولم تحقق الهدف المرجو القاضي بتجميد عضوية البوليساريو وجعل الجمهورية الصحراوية تحت الحكم الذاتي. إلا أن هذا لم يحيدها عن الدفاع عن قضيته الأساسية. وما يؤكد هذا الطرح هو أخر المستجدات التي طرأت على الساحة الإفريقية، والتي أكدت أن المغرب غير الأداة ولم يحد عن الغايات، واستمر في اللعب على أوتار "**الدبلوماسية الهادئة**" التي لم يبتعد فيها عن ترتيبات الانضمام للاتحاد الإفريقي تحت شعار " **السياسة بثوب الاقتصاد**".

استهلها الملك المغربي هذه المرة بالمراهنة على تقارب تدريجي مع جنوب إفريقيا ، لدى وصوله للمشاركة في أبيدجان في قمة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي في 29 نوفمبر 2017، حيث اتفق الملك المغربي مع رئيس جنوب إفريقيا "جاكوب زوما " على العمل معا من اجل "مستقبل واعد "، بحسب البيان الرسمي المغربي. وتقرر في هذا الإطار " تعيين سفيرين على مستوى عال، بكل من الرباط وبريتوريا، إلا أن هذا اللقاء لم يثر الحماسة ذاتها، بحيث اكتفت وزارة الخارجية بالتذكير بان" العلاقات الدبلوماسية لم تقطع أبدا" بين البلدين. وهذا ما أكد عليه الرئيس "زوما" في مقابلة مع أسبوعية جنوب افريقية " **المغرب امة افريقية ويجب آن تكون لنا علاقات معه حتى وان كانت لدينا خلافات حول قضية "الصحراء الغربية**[35]".

تصريح يمكن أن يبعث برسائل مشفرة مفادها، انه مهما وصل حجم العلاقات التي ستربطنا بالمغرب مستقبلا، لن يتغير موقفنا الأساسي الواضح والصريح من مسالة الصحراء الغربية، ولن يحدث اختراق للمحور المساند(الجزائر،بريتوريا ،أبوجا) للقضية الصحراوية.

وتواصلت المبادرات المغربية التي تخدم أغراضها السياسية ، وهذه المرة هو " النجاح المزعوم الذي افتخرت به الخارجية المغربية كونها استطاعت الظفر بعضوية بمجلس السلم والأمن الإفريقي، مدرجة ذلك كثاني انتصار لها بعد تمكنها من العودة للانضمام للاتحاد الإفريقي، كونها تعول على هذه العضوية في المساهمة في لعب دور حيوي فيما يخص مستقبل قضية الصحراء الغربية.

بالعودة لعضوية المغرب بمجلس السلم والأمن الإفريقي، لماذا اعتبرنا انه نجاح مزعوم؟

أولا: لأنه في المقام الأول برز المغرب كمرشح وحيد عن منطقة شمال إفريقيا، بعد انسحاب الجزائر التي يروج أنها تستعد للترشح لعضوية المجلس ضمن الأعضاء الخمسة الذين تدوم ولايتهم ثلاث سنوات ،وفاز المغرب بمقعد شاغر لم ينافس فيه احد من دول المنطقة، وهو مالا يعد انتصارا بحسب المغرب.

ثانيا: اعتبر مراقبون لنشاطات الاتحاد أن حديث المغرب عن انتصار دبلوماسي مزعوم كلام غير مؤسس وهو فخ نصب للمغرب الذي سيجد نفسه مخيرا بين الاعتراف بالجمهورية الصحراوية أو الانسحاب مجددا من الاتحاد لأنه

لا يمكنه تجاوز القوانين وإلا فلا مبرر لبقائه، وذلك بحكم أن نصوص الاتحاد تمنع كل دولة عضو في المنصب آن تستجيب للقوانين وان لا تكون دولة محتلة ، خاصة وان الجمهورية العربية الصحراوية عضو مؤسس في الاتحاد وقد نالت قضيتها تأييدا عالميا منذ سنوات طويلة.

لذا نعتبر من وجهة نظرنا أن هذه العضوية هي سلاح ذو حدين ، فهو بقدر ما يقوي الطرح المغربي من القضية الصحراوية في القارة (حسبة وجهة نظرهم) ويجعله يعزز من تحالفاته السياسية ، هو في الوقت ذاته يلزمه أكثر قانونيا، كونها دولة عضو في الاتحاد وفي مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعتبر جهاز لحل الصراعات.

و بحسب الخبراء فان المغرب يريد أن يلعب على النفس الطويل وينظر للمستقبل بشكل اقتصادي وهو امتحان أخر، بالنسبة للحكام الأفارقة من الجيل الجديد الذين لم يعاصروا فترة تحرر المستعمرات الإفريقية، ويسعى المغرب من وجوده داخل المجلس إلى تضييق الخناق حول قضية البوليساريو، خاصة بعدما خسرت كافة المعارك السابق لتبقى معركة الاتحاد الإفريقي الأخيرة.

لذا، حتى تمكن المغرب من التريث للتغلب على تفادي الوقوع في الخطاء الاستراتيجي ذاته وهو التصادم مع البوليساريو وحلفائها، يمكن للأطراف الإقليمية المناهضة للمخطط المغربي، موريتانيا،جنوب إفريقيا وخصوصا الجزائر أن تستثمر وتكسب هذا الوقت لصالح :

أولا- للحفاظ على وضعية البوليساريو كدولة معترف بها داخل أروقة الاتحاد الإفريقي، لأنه في الإدراك المغربي "الدبلوماسية الجزائرية " هي أكثر من يؤثر بشكل سلبي على ضعف موقف المغرب من القضية الصحراوية ، وخاصة في القارة الإفريقية حيث تمتلك الجزائر ثقلا دبلوماسيا كبيرا وعلى هذا الأساس فان احد الأهداف الرئيسية لإعادة انضمام المغرب لهياكل الاتحاد الإفريقي هو التأثير على مكانة الجزائر في القارة الإفريقية(ولعل ابرز مايؤكد صحة هذا القول هو الإلحاح المغربي المتواصل على إقحام الجزائر كطرف في النزاع لاعتبارات عده أبرزها: أن الجزائر تحضر في كل النزلات القانونية السياسية التي تعرقل مساعي المغرب الدبلوماسية لإيجاد حل مناسب،إضافة إلى قرار المحكمة الأوروبية بفصل الصحراء عن اتفاق الصيد البحري ،كان حسب الدبلوماسية المغربية هناك ممارسة للدور الجزائري تحت الطاولة). كمرحلة ضرورية بالنسبة لصانع القرار المغربي من اجل إعادة توجيه الموقف الإفريقي اتجاه الصحراء الغربية.

ثانيا- ومن جهة أخرى أن تبقى المغرب على مسافة من قضية الجزائر الأساسية "الطوارق" وتصبح المعادلة الإقليمية رهينة لتغير مواقف الأطراف الإقليمية والدولية ،التي مافتئت أن تصمد حتى طبعت في الأسابيع الأخيرة بقرار مجلس الأمن الأخير الصادر على خلفية المسودة الأمريكية القاضية بتقليص بعثة "المينروسو"من عام إلى ستة أشهر، كمحاولة من واشنطن لتهدئة الوضع حتى لا يصل إلى مزيد من التصعيد هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكننا أن نستنبط جوهر هذا القرار أن الأمم المتحدة تبعث برسالة سياسية مفاده أنها وصلت إلى سقف الزجاج من هذه القضية وانه بجدر بأطراف النزاع بما فيهم دول الجوار(الجزائر) التوصل إلى حسم، وهذا ما قد يكون التحليل الأقرب الذي يمكن أن يعكسه التصرف الرسمي الجزائري الأخير، والذي دفع بها للمشاركة في اجتماعات البرلمان العربي بالعاصمة المغربية (الرباط) وقرأت على أنها محاولة جزائرية لتهدئة الوضع الذي لاتزال المغرب في تصعيده حتى إشعار أخر.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

باللغة العربية:

- بوروا بح إسماعيل، استراتيجيات التأثير والسيطرة للقوى المغاربية، على منطقة الساحل. في حوارات إقليمية وعالمية في منطقة الساحل والصحراء. ط1 .دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن ص464

عبد الواحد اكمير، الحضور ألمغاربي الأوروبي في إفريقيا الغربية. في العرب والدائرة الإفريقية،ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2005 .

يوسف فضل الله حسن، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية. في العرب وإفريقيا.ط1.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.1984،ص42

باللغة الفرنسية:

- **L'equipe de l'institu Le macro en afrique. la voi royal,** Rebat:INSTITUE AMADEUSE,2017

ثانيا: المجلات والدوريات

هيئة التحرير، دبلوماسية الجزائر تخطط لتدارك تراجعها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد المد الدبلوماسي بالمنطقة،ألف بوست للدراسات،جريدة مغربية، لندن،12اكتوبر 2013

يحي بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه غرب افريقيا وجنوب الصحراء (الثوابت والمتغيرات)..مجلة سياسات عربية،(دراسات وأوراق تحليلية).

المجلات الأجنبية:

- Con Coughlin. 2011. Libya: Col Gaddafi 'has spent £2.1m on mercenaries'. The Daily Telegraph 20 April 2011, (Visited 7 February 2017 - 3 http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/8464254/Libya-Col-Gaddafi-has-spent-2.1m-on-mercenaries.html

- Vish Sakthivel , Morocco's Move in Mali: What Rabat Gained in the Battle Against Islamic Extremism. The Washington Institute for Near E:)Policy, Foreign Affairs Papers, January 14, 2014, (Visited 4 January 2017ast.

Mohamed Tawfik moulin .Retour du Maroc A l'union African : defis et perspectives ,rebat 28 november 2017 ,

ثالثا: المواقع الالكترونية العربية:

-المغرب يراهن على تقارب تدريجي مع جنوب إفريقيا، https://www.swissinfo.ch/ara/afp/ بتاريخ 7 ديسمبر 2017

- بلخيرات حوسين، تداعيات إعادة انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي على قضية الصحراء الغربية. مواد تحليلية 26، الصفحة الرسمية للفسيسبوك الدكتور بلخيرات حوسين.

- بوحنية قوي ،الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. مركز الجزيرة للدراسات ، جويلية،5ص2012

- سيدي ولد عبد المالك. عودة المغرب للإتحاد الإفريقي ،http://essahraa.net/?q=node/2136

-رئيس المؤتمر الوطني لتحرير ازواد ،ابوبكر الأنصاري في أول حوار له مع توالت ، العدد 2007/1/1794,13

-صبري الحو. سياسة المغرب الافريقية وتاثيرها على قضية الصحراء الغربية . تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات . الصادر ب 23 نوفمبر 2017 ،

- مصطفى نافع .العلاقات المغربية الإفريقية ..أفق واعد يؤسس لنموذج ناجح للتعاون جنوب-جنوب من موقع هبة بريس تاريخ الاطلاع 6 جانفي 2018

- محمد ألكوخي،استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية. مركز الجزيرة للدراسات،9 فيفري 2017،

- محمود معروف، ملك المغرب يطلب من "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" ان تبقى منفتحة على الحوار مع باماكو. من موقع www .alquds.co.uk تاريخ الاطلاع 2018/1/14

-موقع ألماني:عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ستغير قواعد اللعبة في إفريقيا http://www.aljarida24.ma/p/politique/205046،

-هيئة التحرير،التحركات المغربية تجاه إفريقيا ...الأهداف والقيود، مجلة السياسة الدولية20-_ http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx بتاريخ 2018/01/18

- يحي اليحياوي ، التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب. مركز الجزيرة للدراسات،29 يونيو 2015،

المواقع الالكترونية الأجنبية:

- La France juge « très positivement » le role du Maroc dans la crise au Mali. 19 janvier 2013 http://maliactu.net/la-france-juge-tres-positivement-le-role-du-maroc-dans-la-crise-au-mali/#ampshare=http://maliactu.net/la-france-juge-tres-positivement-le-role-du-maroc-dans-la-crise-au-mali/..»

- Mali : jusqu'où peut aller le soutien du Maroc ? AFRICA http://m.dw.com/fr/mali-jusquoù-peut-aller-le-soutien-du-maroc/a-1663672

. - khadar abdelrahim .retour du maroc au sein de l'union africaine quels enjeux ? www.iris –France.org 18 janvier 2018.

الهوامش:

[1] – إسماعيل بوروا بح ، استراتيجيات التأثير والسيطرة للقوى المغاربية، على منطقة الساحل. في حوارات إقليمية وعالمية في منطقة الساحل والصحراء. ط1 .دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن ص464

[2] – مصطفى نافع .العلاقات المغربية الإفريقية ..أفق واعد يؤسس لنموذج ناجح للتعاون جنوب–جنوب من موقع هبة بريس تاريخ الاطلاع 6 جانفي 2018

[3] – عبد الواحد اكمير، الحضور ألمغاربي الأوروبي في إفريقيا الغربية. في العرب والدائرة الإفريقية،ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2005، ص129

[4] – يوسف فضل الله حسن، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية. في العرب وإفريقيا.ط1.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.1984،ص42

[5]– نفس المرجع،ص43

[6]– Le macro en afrique. la voi royal, p 21

8_Vish Sakthivel , Morocco's Move in Mali: What Rabat Gained in the Battle Against Islamic Extremism. The Washington Institute for Near E:)Policy, Foreign Affairs Papers, January 14, 2014, (Visited 4 January 2017ast.

9 - La France juge « très positivement » le role du Maroc dans la crise au Mali. 19 janvier 2013 http://maliactu.net/la-france-juge-tres-positivement-le-role-du-maroc-dans-la-crise-au-mali/#ampshare=http://maliactu.net/la-france-juge-tres-positivement-le-role-du-maroc-dans-la-crise-au-mali/

10 - AFRICA 1- Mali : jusqu'où peut aller le soutien du Maroc ? http://m.dw.com/fr/mali-jusquoù-peut-aller-le-soutien-du-maroc/a-1663672

11- يحي بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه غرب افريقيا وجنوب الصحراء (الثوابت والمتغيرات)..مجلة سياسات عربية،(دراسات وأوراق تحليلية)، ص4

3 -Vish Sakthive.lopcite.

12- هيئة التحرير، دبلوماسية الجزائر تخطط لتدارك تراجعها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد المد الدبلوماسي بالمنطقة،ألف بوست للدراسات،جريدة مغربية، لندن،12اكتوبر 2013

13- هيئة التحرير، دبلوماسية الجزائر تخطط لتدارك تراجعها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد المد الدبلوماسي بالمنطقة،ألف بوست للدراسات،جريدة مغربية، لندن،12اكتوبر 2013

14- رئيس المؤتمر الوطني لتحرير ازواد ،ابوبكر الأنصاري في أول حوار له مع توالت ، العدد 2007/1/1794,13

15 – opcite. La France juge « très positivement » le role du Maroc dans la crise au Mali

16- محمود معروف، ملك المغرب يطلب من "الحركة الوطنية لتحرير ازواد" ان تبقى منفتحة على الحوار مع باماكو. من موقع www .alquds.co.uk تاريخ الاطلاع 2018/1/14

17- Con Coughlin. 2011. Libya: Col Gaddafi 'has spent £2.1m on mercenaries'. The Daily Telegraph 20 April 2011, (Visited 7 February 2017 - 3 http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/8464254/Libya-Col-Gaddafi-has-spent-2.1m-on-mercenaries.html

18- محمد ألكوخي،استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية. مركز الجزيرة للدراسات،9 فيفري 2017، ص3

19-مرجع سابق، ص4.

20- khadar abdelrahim .retour du maroc au sein de l'union africaine quels enjeux ? www.iris – France.org 18 janvier 2018 –

21-هيئة التحرير،التحركات المغربية تجاه إفريقيا ...الأهداف والقيود، مجلة السياسة الدولية http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx بتاريخ 2018/01/18

22-- موقع ألماني:عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ستغير قواعد اللعبة في إفريقيا - http://www.aljarida24.ma/p/politique/205046

23-مرجع انف الذكر، التحركات المغربية تجاه إفريقيا

24 - Mohamed Tawfik moulin .Retour du Maroc A l'union African : defis et perspectives ,rebat 28 november 2017.

25- مرجع سابق

26- مرجع انف الذكر، موقع ألماني:عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ستغير قواعد اللعبة في إفريقيا .

27- سيدي ولد عبد المالك. عودة المغرب للإتحاد الإفريقي، http://essahraa.net/?q=node/2136

28-مرجع انف الذكر' التحركات المغربية

29- سيدي ولد عبد المالك ، مرجع انف الذكر

30- يحي اليحياوي ، التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب. مركز الجزيرة للدراسات،29 يونو 2015، ص7.

31-مرجع انف الذكر، التحركات المغربية

32-صبري الحو. سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على قضية الصحراء الغربية . تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات . الصادر ب 23 نوفمبر 2017، ص6، 7

33- بلخيرات حوسين، تداعيات إعادة انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي على قضية الصحراء الغربية. مواد تحليلية26.

34- صبري الحو ، مرجع انف الذكر، ص7.

35- المغرب يراهن على تقارب تدريجي مع جنوب إفريقيا، https://www.swissinfo.ch/ara/afp/ بتاريخ 7 ديسمبر 2017-